

كليات في علم الرجال

[177] فالاشكال باق بحاله ، لان العلم بالصحة ليس أمرا محسوسا حتى تعمه أدلة حجية خبر الواحد إذا أخبر عنها مخبر ، وليست القرائن الموجبة للعلم بالصحة ، كلها من قبيل عرض الكتاب على الامام عليه السلام وتصديقه إياه ، أو تكرار الحديث في الاصول المعتمدة ، حتى يقال " إنها من قبيل الامور الحسية ، وأن المسبب أعني صحة روايات هؤلاء وإن كان حدسيا ، لكن أسبابه حسية ، ولا يلزم في حجية قول العادل كون المخبر به أمرا حسيا ، بل يكفي كون مقدماته حسية " ، وذلك لان القرائن المفيدة لصحة أخبار هؤلاء ليست حسية دائما ، وإنما هي على قسمين: محسوس وغير محسوس ، والغالب عليها هو الثاني وقد مر الكلام فيه ، عند البحث عن شهادة الكليني في ديباجة الكافي على صحة رواياته . وقد حاول بعض الاجلة الاجابة عنه (ولو قلنا بأن المراد هو تصحيح روايات هؤلاء) بأن نقل الكشي ، اتفاق العصاة على تصحيح مرويات هؤلاء بالقرائن الدالة على صدق مفهومها أو صدورها ، وإن لم يكن كافيا في إثبات الاتفاق الحقيقي ، لكنه كاشف عن اتفاق مجموعة كبيرة منهم على تصحيح مرويات هؤلاء ، ومن البعيد أن يكون مصدره ادعاء واحد أو اثنان من علماء الطائفة ، لان التساهل في دعوى الاجماع وإن كان شائعا بين المتأخرين ، لكنه بين القدماء ممنوع جدا ، هذا من جانب . ومن جانب آخر ، إن اتفاق جماعة على صحة روايات هؤلاء العدة ، يورث الاطمئنان بها ، والقرائن التي تدل على الصحة وإن كانت على قسمين: حسي واستنباطي ، لكن لما كان النظر والاجتهاد في تلك الايام قليلة ، وكان الاساس في المسائل الفقهية وما يتصل بها ، هو الحس والمشهود ، يمكن أن يقال باعتمادهم على القرائن العامة التي تورث الاطمئنان لكل من قامت عنده أيضا ، ككونه من كتاب عرض على الامام ، أو وجد في أصل معتبر ، أو تكرار في الاصول ، إلى غير ذلك من القرائن المشهورة .